متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة

أ. م . د . محمد ياس خضير * الباحث
سرمد خليل ابراهيم **

ملخص :

إن موجة التغيرات في الساحة الدولية لمدة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة ، شكلت احد العوامل الرئيسة والاساسية في مراجعة التوجهات الخارجية التركية مع محيطها الإقليمي، وإعادة إدراج منطقة جديدة في حساباتها الإستراتيجية، وهي منطقة آسيا الوسطى بدولها الست (كازاخستان، تركمانستان، قيرغيزستان، أذربيجان، أوزباكستان، طاجيكستان) وأدركت تركيا ضرورة المحافظة على وضعها ومكانتها الإقليمية والدولية من خلال استثمارها للروابط التاريخية والعرقية والدينية التي تربطها بشعوب هذه المنطقة ومنذ مدة زمنية ليست بالجديدة، إذ تمتد علاقات وروابط تركيا مع شعوب هذه المنطقة إلى أزمان قديمة، فتركيا هي دولة جوار جغرافي لدول هذه المنطقة.

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ حدثت تحولات كبيرة في السياسة الخارجية التركية والتي سعت تركيا من خلالها إلى لعب دور فاعل ومؤثر على المستوى الإقليمي والعالمي، ومن خلال توظيف العوامل الثقافية والعرقية بين تركيا ودول آسيا الوسطى ، والتي كان لها ومازال الدور الأكبر في تفعيل العلاقات الاقتصادية بشكل كبير.

وتسعى تركيا الاستفادة من الثروات الاقتصادية في بحر قزوين، والتي اخذت تحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات سياستها الخارجية تجاه هذه الدول المطلة عليه، وتبدو تركيا أكثر نشاطاً وحركة من غيرها من الدول الأخرى في هذا المجال، مما زاد من دعم مركزها في هذا المجال، لاسيما في مجال التعاون الطاقوي بين الدول المطلة على بحر قزوين، وإقامة شبكة واسعة من الأنابيب الناقلة للنفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر تركيا والى الدول المستهلكة الأخرى، فضلاً إن جميع القوى المتنافسة الإقليمية والدولية لديها مصالح في دول آسيا

الوسطى، وتسعى تلك القوى إلى تحقيق اكبر قدر لتحقيق طموحاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

Variable power in Turkish foreign policy towards the Central Asian countries after the Cold War

Abstract

The wave of changes in the international arena for what after the disintegration of the Soviet Union , and the end of the Cold War , formed one of the key factors and fundamental review of the trends in Turkish Foreign Ministry with its regional environment , and re-insert a new area in the accounts of the strategy , a region of Central Asia Bdoulha six (Kazakhstan , Turkmenistan , Kyrgyzstan , Azerbaijan , Uzbekistan , Tajikistan) and realized that Turkey need to maintain the status and position of regional and international through its investment links historical , ethnic and religious with which the peoples of this region since the length of time is not new , as it extends relationships and links Turkey with the peoples of this region to the ancient times , Turkey is a state geographicly is in vicinity of the countries of this region. Faced after its independence more challenges due to the rivalry between regional powers (Russia , Iran and China) and international powers (the United States and Israel) , especially in the Caspian Sea region , and the wealth (oil and natural gas) , which seeks to be a share of these high net worth inherent in this area , and the content of primary resources , industrial as well as it seeks to gain more influence stratigically in the countries of Central Asia , which makes this region fray between the various regional and international powers that it deems to be a window of opportunity , and the scope and scale in the context of the relative weakness to this vital region.

After receiving the Justice and Development Party the government in Turkey in 2002, it occurred significant shifts in Turkish foreign policy , which Turkey sought from which to play the role of an active and influential role on the regional and global level , and through the employment of cultural factors and ethnic between Turkey and the Central Asian states , which have had a still larger role in the activation of economic relations dramatically.

Turkey is seeking to take advantage of the economic fortunes of the Caspian Sea , which took occupies rank high in the priorities of its foreign policy toward these countries Malth him , and Turkey appears more active and movement of many other countries in this area , furthermore , it support its position in this area , especially in the field of energy cooperation between the countries bordering the Caspian Sea , and the establishment of an extensive network of pipes carrying points and natural gas from the Caspian Sea via Turkey and the consuming nations other , as well as that of all the forces competing regional and international organizations with interests in the Central Asian states , and seeking those forces to achieve the greatest as much to achieve the ambitions of economic , political and security .

المقدمة:

يتنامى الاهتمام العالمي بمنطقة آسيا الوسطى، نظراً لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية قادت إلى احتدام التنافس الإقليمي والدولي عليها ، إذ اجتذبت إليها الأنظار ، بسبب ماتتمتع به من ثروات طبيعية لاسيما النفط والغاز الطبيعي.

وظهرت أهمية هذه المنطقة بشكل جلي بعد أن سيطرت روسيا عليها وضمتها إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ ، وطوال هذه المدة بقيت هذه الدول كجزء مهم من الاتحاد السوفيتي ، إلا إن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ ، واستقلال هذه الدول فضلا عن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها منطقة بحر قزوين دفع بالعديد من القوى الإقليمية والدولية الى زيادة الاهتمام بهذه المنطقة.

كانت تركيا من بين هذه القوى الإقليمية المتنافسة التي وجدت نفسها أمام عالم جديد في آسيا الوسطى، عالم أرادت ان تؤثر فيه ، والذي كان تاريخياً ولايزال جزء من العالم التركي والموطن الأصلي للأتراك، مما فرض على السياسة الخارجية التركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الدول أبعاداً جديدة فرضت على أنقرة مسؤولية التصرف كقاطرة لدفع هذه الدول المستقلة حديثاً إلى الاندماج في المجتمع الدولي ، كما ان اهتمام تركيا بهذه المنطقة لم يتراجع بقدر ما تأثر بأوضاع تركيا الداخلية التي مرت بها ، لاسيما الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية التي رافقتها منذ تأسيس الجمهورية التركية ، إلا أن بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ حدثت تحولات كبيرة في السياسة الخارجية التركية والتي تسعى من خلالها إلى لعب دور اقتصادي وتجاري فاعل ومؤثر على المستوى الإقليمي والدولي ، وكان من بين الركائز الأساسية فى هذا الخصوص تحول تركيا إلى مركز عالمي لتخزين ومرور مصادر الطاقة بشتى صورها المختلفة، وتعزيز دور أنقرة كوسيط جيوستراتيجي واقتصادي محوري فى أمن الطاقة العالمي.

اهمية البحث :-

ان موضوع الطاقة لتركيا ، وسبل تأمين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ،اصبح من سلم اولوياتها في السياسة الخارجية التركية ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، والذي تمخض عنه استقلال دول اسيا الوسطى ولاسيما الدول المطلة على بحر قزوين التي تتمتع بأحتياطيات وامكانات طاقوية كبيرة ، سعت تركيا من اجل الوصول اليها الى بناء علاقات وطيدة مع دول اسيا الوسطى لتحقيق ضمان امنها الطاقوي عبر ربطها بشبكة واسعة من خطوط الانابيب الناقلة للطاقة (النفط والغاز الطبيعي) مستثمرة في ذلك روابطها التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تجمع تركيا مع شعوب دول اسيا الوسطى ،والتي انعكست بشكل كبير وواضح في تعزيز وتفاعل هذه الدول مع تركيا .

مشكلة البحث :

بعد استقلال دول اسيا الوسطى وظهورها على الساحة الدولية بوصفها دول مستقلة حديثاً ، اجتذبت اليها الانظار من الدول القريبة والبعيدة ، لاسيما الدول المطلة على بحر قزوين (كازاخستان، تركمانستان، ذربيجان) التي تمتاز بوفرة الثروات الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي)، مما ادى هذا الامر الى حدوث تنافس اقليمي ودولي على بحر قزوين ، وتضارب المصالح بين القوى المتنافسة الاقليمية والدولية ،لاسيما بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي)، والتي حاولت استثمار التقارب التركي مع دول اسيا الوسطى ، اسيما الولايات المتحدة التي كانت الداعمة الاكبر في السياسة الخارجية التركية نحو هذه الدول هذا من جانب، ومن جانب اخر على الرغم من الخصائص الجغرافية والموقع الاستراتيجي التي تتمتع بها دول اسيا الوسطى، الا انها دول حبسية لاتطل على أي بحر او محيطات فيها موانئ او ارخبيلات تتواصل بها مع محيطها الخارجي كمثل باقي الدول الاسيوية ، فسعت دول اسيا الوسطى الاستفادة من الموقع الجيوستراتيجي التركي لتصدير ثرواتها الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) للدول المستهلكة عبر تركيا الى دول الاتحاد الاوربي والدول الغربية الاخرى ،

لاسيما بعد عام ٢٠٠٢ بعد مجئ حزب العدالة والتنمية للسلطة الذي جعل تركيا مركزاً رئيساً لامدادات الطاقة الى الدول المستهلكة .

فرضية البحث :-

يحاول البحث اثبات الفرضية الاتية : ان اهمية ومكانة الطاقة لتركيا تزداد بشكل ووتيرة مستمرة لاسيما بعد عام ٢٠٠٢ ، نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية في تركيا وتطور صناعاتها المتعددة مما آلت الية زيادة في طلبها لاستهلاك الطاقة ، فضلاً عن ذلك تسعى تركيا الى تطوير اقتصاديات دول اسيا الوسطى عن طريق ربطها بشبكة واسعة من الانابيب الناقلة للطاقة باالاتحاد الاوربي وابعاد النفوذ الايراني والروسي عن هذه الدول .

منهجية البحث :-

يحاول البحث تحليل موضوع متغير الطاقة في السياسية الخارجية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة لهذا تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، فضلا عن اسلوب البحث الاستقرائي الذي يقوم بملاحظة الجزئيات والحقائق ، فضلا عن اعتماد الوسائل الإحصائية في البحث.

وقد قسم البحث الى أربعة محاور اذ تناول المحور الاول:الاهمية الجيوبوليتكية لدول اسيا الوسطى، المحور الثاني: الامكانات الطاقوية لدول اسيا الوسطى، والمحور الثالث: مكانة الطاقة "الامن الطاقوي" في السياسة الخارجية التركية نحو دول اسيا الوسطى، اما المحور الرابع: اهم المشاريع الطاقوية بين تركيا ودول اسيا الوسطى ،فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الاول: الاهمية الجيوبوليتيكية لدول اسيا الوسطى

إن التناول العميق لأهمية الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى ، وخصائصها الجغرافية التي اجتذبت إليها الأنظار يستوجب في بادئ الأمر فهم واقع هام يتمثل في التعريف لهذه المنطقة التي واجهت مجموعة من الصعوبات على غرار تلك التي واجهتها مفاهيم أخرى كمفهوم (الشرق الأوسط) ، لاسيما فيما يتعلق بالامتداد الجغرافي[١] .

وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات أساسية ظهرت لتوضيح الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى:

الاتجاه الأول: يعرف آسيا الوسطى تعريفا جغرافياً ضيقاً، إذ يقتصرها على بعض الدول التي استقلت حديثاً عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وهي (طاجيكستان، أوزباكستان، قيرغيرستان، تركمانستان) ، وهذا التعريف يستثني دولة كازاخستان ، ويتمثل هذا التعريف بأحد كبار المختصين في شؤون آسيا الوسطى وهو(جيفري هويلر)[٢] .

الاتجاه الثاني : الذي تمثله (دائرة المعارف البريطانية) التي تعرف منطقة آسيا الوسطى تعريفاً جغرافياً أكثر اتساعاً ، فتعرف آسيا الوسطى (بأنها المنطقة التي تمتد شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر الاورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين ومنغوليا ، وتمتد بشكل طولي من جنوبي سيبريا في الشمال وإلى شمالي إيران وأفغانستان في الجنوب) ، هذه المنطقة الجغرافية تشمل مجموعة من الدول والأقاليم هي منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتياً غربي الصين منها منغوليا الداخلية ، وإقليم سينغيانغ وبوجور والتبت ، فضلاً عن خمس دول استقلت عن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عام ١٩٩١ ، وهي متمثله بالدول (كازاخستان ، تركمانستان ، قيرغيرستان ، أوزباكستان ، طاجيكستان) فهو يستثني دولة أذربيجان من التعريف [٣].

الاتجاه الثالث : المتمثل بتعريف وزير خارجية تركيا (احمد داوود اوغلو) الذي عرف دول آسيا الوسطى في كتابة (العمق الاستراتيجي) على انها (المنطقة الممتدة باتجاه الشمال – الجنوب من سيبريا حتى الهملايا التي تفصلها عن إقليم السهوب الهندية وفي اتجاه الشرق– الغرب أي المساحة الممتدة من خط الاورال – قزوين حتى منغوليا الصين) ، ويضف إلى ذلك انه على الرغم من ان دولة أذربيجان تقع في منطقة القوقاز لكن تعد هذه الدولة امتداداً طبيعياً لمنطقة آسيا الوسطى ، بسبب سواحلها المطلة على بحر قزوين أولاً، وارتباطها الجيوثقافي والجيواقتصادي بمنطقة آسيا الوسطى ثانياً[٤] .

إضافة الى ذلك هناك تعريف آخر متمثل بـ (الموسوعة البريطانية) والذي يذهب بالقول (انه ليس لهذه المنطقة حدود جغرافية دقيقة بقدر ماتحددها حضارتها التاريخية العريقة)، والتي تعرفها على (أنها الأرض التي تحدها من الشمال سيبريا في الاتحاد السوفيتي سابقا ومن الجنوب إيران وباكستان وبنغلادش والهند وهذه المساحة تضم كازاخستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيرستان وأوزباكستان وجزءاً من إقليم سينغيانغ الانفصالي في الصين)[٥] .

وإن هذه الدول لوحدها تشكل وحدة إقليمية واحدة متجاورة ولاتفصلها فواصل جغرافية [٦]، ولكن تحديد هذه المنطقة جغرافياً يعد ضروريا لاغراض البحث فهذه المنطقة ، وكما نلاحظ في الدراسات السابقة تتسع أو تشمل هذا الجزء أو ذاك من المناطق المحيطة بها أو القريبة بحسب وجهة نظر الباحثين لهذه المنطقة ، وكما يبدو انهم لاينظرون إليها على انها منطقة جغرافية محددة ، وإنما نظام إقليمي يتسع أو يضيق على وفق المعيار الذي يعتمده بعض الباحثين، مثال ذلك منظمة (اليونسكو) تطرقت عن تاريخ المنطقة قبل تفكك الاتحاد السوفيتي واعتمدت فيه على معيار المناخ، وعلى وفق ذلك حددت منطقة آسيا الوسطى بالدول الخمس (كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، اوزباكستان، قيرغيزستان) ، فضلاً عن منغوليا وإقليم غرب الصين وشمال شرق إيران وافغانستان وغرب باكستان[٧] .

وإن هذا الواقع في مجمله يبين انه على الرغم من عدم انتماء دولة أذربيجان جغرافياً إلى منظومة النظام الإقليمي الفرعي لمنطقة آسيا الوسطى نظراً لوجودها خارج امتدادها الحدودي ، إلا انه توجد ملامح للتشابه بينها وبين باقي دول آسيا الوسطى على الصعيد الثقافي والتاريخي والاقتصادي ، وتقاسم هذه الدول أهمية ستراتيجية مشتركة ، مما دفع بالكثير من الأدبيات إلى دمج دولة أذربيجان مع دول آسيا الوسطى في الدراسات التي تهتم بهذه المنطقة [٨] ، إلا انه في الحقيقة التحديد الجغرافي الدقيق يشير إلى ان دول آسيا الوسطى هي الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، إذ تنحصر بالمنطقة الممتدة من الحدود الشرقية لبحر قزوين، وحتى الحدود الغربية للصين وأفغانستان ، وكما تحدها إيران وأفغانستان وباكستان من الجنوب وروسيا في الشمال والصين في الشرق والجنوب الشرقي ، وعليه سوف نعتمد في دراستنا لهذه المنطقة على التعريف الذي يشمل حدود المنطقة لست دول وهي (كازاخستان ، تركمانستان ، أوزباكستان، قيرغيزستان، طاجيكستان واذربيجان)[٩].

وتعد هذه الدول مغلقة جغرافياً إذ أنها لاتطل على أي بحر متصل أو محيط وليس فيها موانئ أو ارخبيلات تتواصل بها مع المحيط الخارجي كباقي الدول الآسيوية ، ولكن الذي يميزها هو تلك الطرق البرية الافقية المارة في جنوبها والتي تربط شرق قارة آسيا بغربها نحو أوربا (طريق الحرير) ، وهناك طرق برية عمودية تمر في وسطها والتي تربط قارتي آسيا وأوربا بقلب القارة الآسيوية ، وتسمى هذه المنطقة الآن في معظم الأدبيات العالمية بـ (منطقة آسيا

الوسطى)[١٠] ، وفيما أسمتها المصادر العربية القديمة بأسماء متعددة منها (بلاد خوارزم) و (بلاد ماوراء النهر) و(بلاد سيحون وجيحون) ، ويسميها بعض المستشرقين بآسيا الداخلية ، أما الأتراك فكانوا قد أطلقوا على هذه المنطقة بتسمية (طوران)، أي تعني أرض الترك وتدعى أيضاً (تركستان)[١١] .

ومن هنا نجد حقيقة مفادها ، بأن الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة جعلها مجتذباً لمختلف القوى الإقليمية والدولية التي استغلت هشاشة دول آسيا الوسطى ، والتي اعتادت لمدة طويلة ان تظل تحت هيمنة قوى كبرى[١٢] .

ومن جانب آخر أكدت النظريات الجيوبوليتكية التي أوضحت أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لسياسات الدول العظمى والكبرى ، فالعالم البريطاني (هالفورد ماكندر) خرج بأهم نظرية جيوبوليتكية حول هذه المنطقة عام ١٩٠٤ ملخصها ان قارتي آسيا وأوربا عبارة عن كتلة واحدة من الارض ، وهي (اوراسيا) وأطلق عليها اسم (الجزيرة العالمية) (World Land) ، وهو يرى ان مركز هذة الكتلة هي أهم منطقة في العالم وكما يسميها بـ(قلب الأرض) (Land Heart) ، إذ يؤكد ان من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على الجزيرة العالمية ، ومن يسيطر على الأخيرة يسيطر على العالم بأكمله [١٣] ، وتضم أوربا القارية باستثناء روسيا وآسيا الصغرى ، وقد عدها مناطق التحام أو تصادم بين القوتين البرية والبحرية في وقت الحرب أو السلم ، لذا فإن على هذه الدول الساحلية في آسيا الوسطى ودول القوقاز ان تحمي نفسها على الجبهتين البرية والبحرية ، وان الأهمية الجيوبولتيكية لدول آسيا الوسطى تتحدد بثلاث نقاط :- [١٤]

١- إن دول آسيا الوسطى تحوز على ثروات طبيعية هائلة الأمر الذي يستدعي تواجد القوى الإقليمية والدولية فيها .

٢- موقعها بوصفها موقع فراغات ستراتيجية ، فهي تمتد على مساحة كبيرة لكنها قليلة السكان .

٣- إن موقع هذه الدول بين (روسيا والصين وإيران) ، وامتدادات حلف الشمال الأطلسي (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) يجعلها منطقة تجاذب وتنافس

شديد، إذ تحاول من خلالها الدول الإقليمية الاستفادة من التعامل مع القوى الكبرى، وتدفع هذه الدول ثمن تلك الصراعات كونها الحلقة الأضعف في الصراع .

إن النظريات الجيوبوليتكية تعد هذه المنطقة قلعة حصينة بل أنها أعظم قلعة طبيعية في العالم[١٥] ، فهي سهلية ومحاطة من معظم جوانبها بحواجز طبيعية وأكثرها هضاب ، لهذا فان وضع قاعدة عسكرية على احد هذه الحواجز يعني التحكم الكامل في ذلك القلب ، ويرى (زبيغنيو بريجينسكي) مستشار الامن القومي الامريكي السابق "ان أهمية موقع المنطقة يعود إلى أنها جسر رابط بين الشرق والغرب كما تكتسب تلك المنطقة أهمية جيوبوليتكية من موقعها الرابط بين طرفين اكثر ثراءً ونشاطاً في شرق اوراسيا وغربها"[١٦] ، ويقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه لاتوجد منطقة في العالم حظيت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي بمكانة ستراتيجية وجغرافية كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى ، فهناك يجتمع كل شيء حيث الميراث التاريخي والحضاري وحقول النفط والغاز الطبيعي[١٧].

ومن ذلك يمكن القول إن دول آسيا الوسطى التي تشكل فيما بينها وحدة إقليمية ممتدة جغرافياً ، والتي تتسم بأنها دول حبيسة ، تحرص على ان تخرج من إطار موقعها من خلال محاولة اتصالها بالخارج ، وكسر القيود التي فرضتها عليها الجغرافية ، فالانحباس الجغرافي والهاجس الروسي يفرض على دول آسيا الوسطى الدخول (باللعبة الدولية الكبرى) المستمرة منذ عام ١٩٩١، ومع إدراكها خطورة ذلك الأمر فأن دول آسيا الوسطى لم يكن أمامها خياراً آخر مادام سيوفر لها في إطار التنافس الدولي المنافذ التي تستطيع من خلالها تصدير ثرواتها النفطية[١٨].

المحور الثاني: امكانات الطاقة لدول اسيا الوسطى

إن البنية الاقتصادية التي ورثتها دول آسيا الوسطى من النظام السوفيتي هي البناء الإنتاجي ذو الثقل الزراعي ، والثروات الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي لبعض دول آسيا الوسطى، وتعد هذه الدول حقلاً كبيراً للإنتاج الزراعي، وكانت تستند إلى التخطيط المركزي في نظام العمل، فضلاً عن كونها مخزن للطاقة والمواد الخام والمعادن كالذهب والفضة، وبعد ان نالت تلك الدول استقلالها بدأت تركز على إدارة اقتصادياتها من الناحية الصناعية

والزراعية والموارد الطبيعية النفط والغاز الطبيعي، وتتصرف بالشكل الذي يتلائم مع سيادتها الوطنية بعد حقبة طويلة من الحكم السوفيتي، وإتباع الخطوات المجدية في البناء الاقتصادي وبالاعتماد على مواردها الطبيعية[١٩].

وتعد هذه المنطقة مداراً لصراعات شديدة بين القوى الإقليمية والدولية ، لأنها غنية بالثروات الطبيعية ، فهي من أغنى مناطق العالم بعد منطقة الخليج العربي وبحر الشمال[٢٠]، إذ إن منطقة آسيا الوسطى تزداد أهميتها الإستراتيجية من خلال مصادر الطاقة الطبيعية الهائلة التي تحويها مثل النفط والغاز الطبيعي التي غيرت بصورة أساسية من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في السياسات العالمية ، واستناداً إلى ذلك فأن الاهتمام الدولي بالمنطقة سوف يزداد بصورة ملحوظة ، وان اللعبة الكبرى ستكون بمشاركة القوى الكبرى للاستحواذ على ثروات المنطقة كون النفط سيستمر لحقبة طويلة مصدراً حيوياً للطاقة في العالم ، وان هذه المنطقة ستكون من دون شك منطقة صراع دائمة[٢١]، لأنها تحتوي بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تشير إلى الاحتياطيات المؤكدة في بحر قزوين من النفط التي تتراوح بين (١٥-٤٠) مليار برميل وهو ما يعادل (١.٥ - ٤%) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة ، أما الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي فتقدر وفقاً لنفس المصدر حوالي (٩.٢٦٧) تريلون متر مكعب ، فضلاً عن احتمال وجود (٨) تريلونات أخرى ، وهذا يعني انها تمثل نحو (٦-٧%) من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي ، غير ان تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية تشير إلى الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج تفوق الرقم السابق بكثير ، إذ تشير إلى أن الاحتياطيات المحتملة تصل الى (٢٠٠- ٢٥٠) مليار برميل ، وقد أعطت هيئة معلومات الطاقة عام ٢٠٠٢ تقديرات عن الاحتياط المؤكد ، والذي تراوح بين (١٨-٣٨) بليون برميل ، بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل إلى بين(٢٥٠- ٢٧٠) مليار برميل ، وتشكل هذه التقديرات ثلث احتياط النفط في منطقة الشرق الأوسط .

أما مصادر صناعة الطاقة نفسها تقدر الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج حوالي (٢٥-٣٢) مليار برميل[٢٢]، أما الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد نحو(١٧٠) تريلون متر مكعب ، والاحتياطي المحتمل (٢٤٣ - ٢٤٨) تريلون قدم مكعب ، ويحوي بحر قزوين أربعة أحواض ترسبية رئيسة للهيدروكربونات تحوي معظمها خزانات للنفط والغاز

الطبيعي ، ولاتزال غالبية هذه الأحواض ولاسيما البعيدة منها عن خط الساحل وفي قاع البحر من دون استغلال لأسباب تقنية وخلافات بين الدول المتشاطئة للبحر (كازاخستان – تركمانستان – أذربيجان– روسيا – إيران)[*][٢٣] ، ولهذا فأن ما يعطي أهمية كبرى لدول آسيا الوسطى هي الثروات الاقتصادية المتمثلة بالاحتياطات النفطية والغاز الطبيعي بالدرجة الأولى، والفحم والموارد المعدنية والمعادن النادرة إلى جانب مساحات شاسعة من المراعي الجيدة والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة .

وإضافة إلى هذه التقديرات سوف نتناول الإمكانات الطاقوية لدول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين على وفق الآتي :-

١- كازاخستان: يعد قطاع النفط والغاز الطبيعي هو القطاع القائد في الاقتصاد الكازاخستاني، وهي من الدول النفطية والمطلة على بحر قزوين، ففي عام ٢٠٠٠ أنتجت (٧٠٠) ألف برميل يومياً بزيادة قدرها (١٧.٤%) عن مستوى عام ١٩٩٩ ، وازدادت صادراتها بنسبة (٣٩%) ، وفي عام ٢٠٠١ زاد الإنتاج النفطي بنسبة (٢٠%) ليحقق هدف الحكومة المنشود ليصل إلى (٨٠٠) ألف برميل يومياً ، وفي العام نفسه ارتفع الإنتاج من الغاز الطبيعي ، إذ بلغ (١١.٥) كم مكعب بعد ان كان (٨.٢) كم مكعب في عام ١٩٩٩ [٢٤] .

وتشير التقارير إلى أن الاحتياطي المؤكد من النفط الكازاخستاني في عام ٢٠٠٢ بلغ (٢.٧٠٩) بليون برميل أما احتياطي الغاز المؤكد فيقدر بحوالي (٩٢٠.٣) بليون متر مكعب، وبشكل عام فقد بلغ حجم استخراج النفط والغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٨ حوالي (٧٠) مليون طن أي مايعادل (١.٨%) من الإنتاج العالمي[٢٥].

أما في عام ٢٠١١ ، فقد بلغ إنتاج النفط حوالي (1.640.2) مليون برميل يومياً ، أما إنتاج الغاز الطبيعي فقد بلغ (401) بليون متر مكعب[٢٦] **ينظرالجدول (١)** .

وقد بلغ مخزون كازاخستان من النفط المؤكد والقابل للاستخراج حوالي (30) بليون برميل، وهو مايعادل (٣%) من إجمالي احتياطي العالم من حيث المخزون النفطي ، في حين استخدمت الأراضي الشاسعة لكازاخستان كمنطقة عبور لـ (١.٨٢) بليون متر مكعب من الغاز، وبهذا هي احدى دول العالم التي تتوافر فيها إمكانات ضخمة من الطاقة والتي تسعى

إلى إنتاج الطاقة ودخول المنافسة في أسواق الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠١٥، وتسعى حكومة كازاخستان أن تكون من ضمن البلدان (العشرة الأولى) المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها (نمراً آسيويا) جديداً تبرز كمنافس للبلدان المصدره للنفط (الأوبك)[٢٧].

وتمتلك كازاخستان ثلاث مصافي نفطية بطاقة إجمالية قدرها (٣٩٣.٣) الف برميل يومياً ، وهي تعمل حالياً بمعدل تشغيل يصل إلى (٩٥%)، وتهتم كازاخستان بعملية تحديث المصافي النفطية ، مثلا بعد تحديث مصفى (اريروا) تضاعف إنتاجه ليصل إلى نحو(٦٠) ألف برميل يومياً [٢٨].

وتتركز معظم احتياطياتها النفطية في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد ، إذ يوجد هناك خمسة حقول نفطية وهي (تنغنيز ، كاراتشاجاناك ، اكتوبي ، مانجيتاو ، اوزين) ، وتشكل هذه الحقول الخمس أكثر من نصف الاحتياطيات المؤكدة ، وهناك حقول بحرية مثل (كاشاغان ، نجازي) الذي يقع في أجزاء من بحر قزوين[٢٩].

٢– تركمانستان : تعد من الدول المطلة على بحر قزوين وكانت تمتلك تركمانستان ثاني اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي من بين دول الاتحاد السوفيتي ، كما لديها خامس اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم ، وكميات ضخمة من النفط ، وكان الاقتصاد التركماني منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٣ تعاني اقل من ماتعانيه اقتصاديات دول اسيا الوسطى الأخرى ، بسبب زيادة أسعار النفط والغاز الطبيعي عالمياً ، وماترتب عليها من زيادة في عائداتها النفطية [٣٠] ، وتقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة لتركمانستان حوالي (١.٤) مليار برميل أي مايعادل (٢.١%) من الاحتياطي العالمي ، ونتيجة لأعمال الصيانة والاستكشافات النفطية المستمرة والإصلاحات الاقتصادية يزداد الإنتاج السنوي للطاقة باستمرار، والرابعة على مستوى العالم ، إذ يقدر الاحتياطي المؤكد بـ (٢.٩) ترليون متر مكعب ، وتنتج تركمانستان الغاز الطبيعي بطاقة اجمالية تبلغ (٣٠) مليار متر مكعب بحسب إحصائيات عام ١٩٩٥، وتمتلك تركمانستان مصفاتان للنفط تبلغ طاقتهما الاجمالية (٢٣٦) ألف برميل يومياً [٣١]، وفي عام ٢٠٠٩ قدرت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في تركمانستان حوالي (٦٠٠) مليون برميل ومن المتوقع أن يرتفع هذا الاحتياطي الى(٤.٢) مليار برميل خلال عشر سنوات المقبلة بسبب عمليات التنقيب الجديدة من لدن الشركات الأجنبية ، أما احتياطيات الغاز

الطبيعي فقدرت بـ (٨.٤) ترليون متر قدم مكعب[٣٢] وقد زاد الإنتاج النفطي لتركمانستان في عام ٢٠١١ ليصل إلى (223.4) الف برميل يومياً محققاً في ذلك ارتفاعاً، مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي انخفض الإنتاج إلى اقل من (٢٠٠) ألف برميل يومياً . ينظر**الجدول (١)**

وفي عام ٢٠١٢ ، وبعد الاستكشافات ثبت في تركمانستان بان هناك احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تقدر بأكثر من (٢٦٥) تريليون قدم مكعب ، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالاحتياطيات التي قدرت في عام ٢٠٠٩ ، والتي كانت بنحو(٨.٤) تريليون قدم مكعب ، وتتركز الحقول النفطية والغازية في المقام الأول في حوض (امودارريا) الواقع في جنوب البلاد وحوض (مرغب) وحوض بحر قزوين الجنوبي الغربي ، وهناك حقول متنازع عليها في بحر قزوين ، بسبب الخلافات القانونية المستمرة بشان تقسيم ثروات هذا البحر مثل حقل (قاياز وسردار) الذي يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والذي يتراوح بين(٣٦٧-٧٠٠) مليون برميل من الاحتياطي القابل للاستخراج وفقاً لمصادر مختلفة، وقد سعت تركمانستان إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات الحدودية مع أذربيجان في عام ٢٠٠٩ ، وظلت هذه القضية من دون حل بين البلدين والنزاع مازال قائم حول حقل(شيراج) الذي يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي[٣٣]، ويعد النفط والغاز الطبيعي مسؤول عن ثلث إيرادات ميزانية تركمانستان وعملت إلى فتح ممر ثاني جديد لتصدير الغاز من بحر قزوين وإلى تركيا (Nabuco Pipelin) وهو قيد الإنشاء .

٣- أذربيجان : يعد النفط والغاز الطبيعي عماد الاقتصاد الأذربيجاني ، إذ تعد أذربيجان دولة مهمة وغنية في أنتاج الطاقة ، فقد بدأ إنتاج النفط في منطقة (باكو) في نهاية القرن التاسع عشر ، وفي مطلع القرن العشرين إذ أصبح أكثر من نصف إنتاج العالم من النفط يأتي من أذربيجان ، ولقد كانت تنتج أذربيجان مايعادل (٧٠%) من مجموع إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي(سابقاً)[٣٤] .

وبعد استقلالها عانت أذربيجان من أزمات اقتصادية حادة ، ولكن بعد عام ١٩٩٦ بدأ اقتصادها ينمو بعد ان كان قد تدهور بشدة بعد الصراع مع أرمينيا حول إقليم (ناغورني قرة باغ) ، وتأثرت بشكل كبير بالاقتصاد الروسي ، وأعلنت الحكومة على تشريع

قوانين اقتصادية جديدة تقضي بتحرير الاقتصاد ، والدخول في الاقتصاد الحر وحرية الملكية والخصخصة ، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد ، وخاصة في قطاع الطاقة [٣٥] .

وركزت الحكومة الأذربيجانية على تنمية قطاع الطاقة وأصبح النفط والغاز الطبيعي والكيمياويات من أهم صادراتها ، وتعد العاصمة (باكو) التي تطل على بحر قزوين ميناء تجاري مهم ومعبر أساس للصادرات الأذربيجانية ، ووضعت آليات وقوانين جديدة للشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع ، وقامت شركة (سوكار) الاذرية بزيادة الإنتاج النفط في أذربيجان من (٢٨٨) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٠ إلى (١.٠١) مليون برميل يومياً حتى نهاية عام ٢٠١٠ ، ووفقاً لتقديرات مجلة النفط والغاز الأذربيجانية في كانون الثاني عام ٢٠١١ قدرت احتياطيات النفط الخام المؤكدة (٧) مليار برميل ، ينظر**الجدول(١)** .

وتقع الأحواض الهيدروكوربونية البحرية ، وهي الأكبر في البلاد في بحر قزوين في حوضي (جيراق وكونشلي) التي تمثل ما يقارب أكثر من (٨٠%) من إنتاج النفط في أذربيجان .

وتقوم أذربيجان بتصدير (٧٧٧) ألف برميل من النفط يومياً ، ففي عام ٢٠١٠ انخفض بنسبة (٨%) مقارنة بعام ٢٠٠٩ ، وعلى الرغم من ان أذربيجان لديها ثلاث أنابيب للتصدير،إلا أنه يتم تصدير حوالي (٨٠%) من النفط عبر خط أنبوب (باكو- تبليسي- جيهان) ، عبر تركيا وإلى الاتحاد الأوربي ، فضلاً عن ذلك يتم شحن كميات صغيرة من النفط من خلال الشاحنات والسكك الحديدية إلى الدول المجاورة ، وهناك محطتين لتصفية النفط الخام الأذربيجاني ، محطة مصفاة (باكو١) بسعة إجمالية قدرها (٢٣٩) ألف برميل يومياً ، ومحطة تكرير (باكو٢) بسعة (١٦٠) ألف برميل يومياً ، وأنفقت الحكومة الأذربيجانية حوالي (٦٠٠- ٧٠٠) مليون دولار ، لتحديث مصافي تكرير النفط الخام معظمها تقع بالقرب من بحر قزوين .

أما مواردها من الغاز الطبيعي ، فمع بدء تشغيل خط (شاه دنيز) في أواخر عام ٢٠٠٦ أصبحت أذربيجان مصدر للغاز الطبيعي ، وفي يناير عام ٢٠١١ ثبت احتياطاتها من الغاز حوالي (٣٠) تريلون قدم مكعب ،ويتم أنتاج الغاز في اثنين من الحقول البحرية (شاه دنيز واسج) ، والذي ينتجان ثلاث أضعاف من إجمالي الإنتاج الكلي ، ومنذ عام ٢٠٠٦ إلى نهاية عام ٢٠١٠ تم تصدير حوالي (٤٩.٧) مليون متر مكعب إلى الأسواق

العالمية ، ومن المتوقع تقوم أذربيجان بتطوير حقول جديدة ضخمة بالقرب من منطقة بحر قزوين ، مما يجعلها من أكبر مشاريع الغاز الطبيعي التنموية في العالم[٣٦] ، وتتمتع دول اسيا الوسطى بإمكانات اقتصادية متنامية [٣٧] . ينظر **الجدول(٢)**

لجدول(١) إنتاج واحتياطي النفط والغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى لعام (٢٠١١)

الدولة	إنتاج النفط الف برميل يوميا	احتياطي النفط المؤكد بليون برميل	الاستهلاك الف برميل يومياً	إنتاج الغاز الطبيعي بليون متر مكعب	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد ترليون قدم مكعب	الاستهلاك بليون متر مكعب/سنوياً
كازاخستان	1.640.2	30	216	401	85	436
أذربيجان	989.3	7	85	631	30	444
أوزبكستان	0.9	0.594	98	2.226	65	1.802
تركمانستان	223.4	0.600	110	2.338	265	710
طاجيكستان	0.2	0.012	14	١	0.200	7
قيرغيزستان	0.9	0.040	34	–	0.200	–
المجموع	٢.٨٥٤.٩	٣٨.٢٤٦	٥٥٧	٦.٥٩٦	٤٤٥.٤	٣.٣٩٩

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:–

Energy Information Administration " International Energy Statisties,Eurasia

(http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=3&pid=3&aid=6

الجدول (٢) مؤشرات اقتصادية لدول آسيا الوسطى للعام (٢٠١١)

الدولة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي/ مليار دولار	معدل دخل الفرد/ دولار	التضخم (%)	البطالة (%)	العمالة / مليون	الديون
كازاخستان	٥.٩	٢٢٠.٣	١٣.٢٠٠	٧.٤	٥.٤	٨.٧٣٣	١٢٢.٩بليون دولار
تركمانستان	٩	٤٤.٠٤	٨.٠٠٠	١٥	١٥	–	٥٢٦ مليون دولار
أوزباكستان	٨.٥	٦٩.٧٩	٣.٣٠٠	١٦	١	١٦.٢٨	٤.٤٣٦ بليون دولار
قيرغيزستان	٥	١٣.٣٤	٢.٤٠٠	٥.٧	٨.٦	٢.٣٤٤	–
طاجيكستان	٥.٨	١٦.٤٨	٢.١٠٠	١٤.٣	٢.٢	٢.١	٢.٢٠٢ بليون دولار
أذربيجان	٥	٩٤.٥٧	١٠.٤٠٠	٧.٩	٥.٤	٦.٢٠٦	٤.٠٤٢ بليون

							دولار

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الاتي

1- The World Factbook for Kazakhstan & Uzbekistan & Kyrgyzstan & Tajikistan & Azerbaijan & Turkmenistan ; available at : (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

المحور الثالث: مكانة الطاقة "الامن الطاقوي" في السياسة الخارجية التركية نحو دول اسيا الوسطى

بعد انتهاء الحرب الباردة ، واستقلال دول آسيا الوسطي ركزت تركيا على أهمية تهيئة إمدادات الطاقة من هذه الدول مروراً بتركيا وإلى الدول المستهلكة ، والتي تعد من الدول الغنية بالطاقة ، والتي ظهرت كدول منتجة للنفط والغاز الطبيعي، وأصبحت السياسة الخارجية التركية مرتكزة على اعتبارات اقتصادية أكثر من أنها سياسية ، في كيفية الحصول على حصتها من الطاقة في منطقة بحر قزوين ، وتطمح تركيا إن تشارك في عمليات تسويق ثروات بحر قزوين مع تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان بالدرجة الأولى[٣٨] ، وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من خطوط الأنابيب ، وتعزيز أهمية البلاد الإستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول آسيا الوسطى والحلفاء الاستراتيجيين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي)[٣٩] .

وإن الأبعاد المتعددة وراء التوجهات التركية نحو دول آسيا الوسطى ، والمطلة على بحر قزوين تشير إلى استحالة الفصل بين السياسة الخارجية التركية في هذه المنطقة ، والتطورات الداخلية التي تشهدها تركيا ، ودول آسيا الوسطى وبالذات في المجال الاقتصادي ، وهو ما أثار الاختلاف في وجهات النظر داخل الحكومة التركية حول ما إذا كان من الضروري التركيز على احتياجات الطاقة منها ،أم على المصالح الجيواقتصادية المتعلقة بدعم تواجدها هناك[٤٠] ، إلا أن مثل هذا الاختلاف في وجهات النظر قد انتهت العديد من ملامحه داخل الحكومة التركية باندماج كلا البعدين في مشاريع نفطية وخطوط نقل الطاقة من بحر قزوين إلى تركيا ، ويرى القادة الأتراك ان عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد على الطاقة سنوياً ، ولقد أشارت وزارة الطاقة التركية إلى ان تركيا سوف تشهد زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة ، وهو مايدعوها إلى استيراد المزيد من النفط والغاز الطبيعي[٤١] .

تحاول تركيا أن تنوع إمدادات سوقها من موارد الطاقة ، إذ إنها تعتمد في استيراداتها من الطاقة على روسيا الاتحادية و إيران والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية ، والتي تعد المصدر الرئيس الذي تؤمن تركيا فيه احتياجاتها النفطية[٤٢] .ينظر **الجدول (٣)** .

الجدول(٣) تطور واردات تركيا من النفط الخام لدول مختارة

الدولة	الكمية (١٠٠٠) طن			النسبة (%)		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
روسيا الاتحادية	٧.١٦٩	٦.٨٧١	٩.٣٦٥	٣٠.٦	٢٨.٦	٣٩.٩
إيران	٦.٨٨٧	٩.١٢١	٨.٣٥٦	٢٩.٤	٣٧.٩	٣٥.٦
ليبيا	٤.٥٤٠	٤.١٦٥	٦١٢	١٩.٤	١٧.٣	٢.٦
السعودية	-ذذ	٣.٣٥٤	٣.٥٥٦	١٤.٩	١٣.٩	١٥.٢
ايطاليا	-	-	٤٤٧	-	-	١.٩
سوريا	٣٢٤	-	٢٤٤	١.٤	-	١.٠
العراق	٩٧٦	٥٥٢	٨٦٥	٤.٢	٢.٣	٣.٧
المجموع	١.٣٢٢.٠٩	٥٧٥.٥١١	٢.١٨٩.٢٧٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:-

1-Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı komıtesı ,aralık ,2008 , s45

أما من حيث الطلب على الغاز الطبيعي، فان تركيا تعد من الدول التي هي بحاجة متزايدة للغاز الطبيعي، وان هذا الطلب يزداد سنوياً، بسبب الكثافة السكانية والتقدم الصناعي الذي تشهده تركيا، وان تخمينات شركة (بوتاش) التركية ووزارة الطاقة التركية تشير إلى تزايد الطلب السنوي على الغاز الطبيعي[٤٣]، وفي هذا الإطار قامت تركيا ابتداءً من عام ١٩٩٩ بتوقيع اتفاقيات مع تركمانستان، وأخرى مع أذربيجان في عام ٢٠٠١ لتزويدها بالغاز الطبيعي فضلاً عن دول أخرى، ينظر **الجدول(٤)** .

الجدول (٤) صفقات تجهيز الغاز الطبيعي لتركيا

الصفقات	الكمية (بليون قدم) سنوياً	تاريخ الاتفاق	المدة المقررة (عاماً)
مع روسيا الفيدرالية عبر غرب بلغاريا	٦	شباط /١٩٨٦	٢٥
مع الجزائر	٤	نيسان/ ١٩٨٨	٢٠
مع نيجيريا	١.٢	تشرين الثاني/ ١٩٩٥	٢٢
مع إيران	١٠١٠	أب/ ١٩٩٦	٢٥
مع روسيا الفيدرالية عبر البحر الأسود	١٦	كانون الأول/ ١٩٩٧	٢٥
مع روسيا الفيدرالية عبر غرب بلغاريا	٨	شباط/١٩٩٨	٢٣
تركمانستان	١٦	أيار/ ١٩٩٩	٣٠
أذربيجان	٦.٦	آذار/٢٠٠١	١٥
المجموع	٦٧.٨		

Source: Selahttin hakman,türkyının enerjı arıza polıtıkalları,türkıye–AB karma ıstışare komıtesı,26,toplantısı,ıstanbul,27,28,Nısan,2009,s4

ولقد أدت التوقعات التي طرحتها وزارة الطاقة التركية في عام ١٩٩٩ عن التوقعات المستقبلية لاستيراد تركيا من الغاز الطبيعي إلى إثارة أعضاء حزب الفضيلة الذي شكك بمصداقية تلك الأرقام مدعياً ان وزير الطاقة وأعضاء آخرين في الحكومة قد تعمدوا إلى تضخيم الأرقام ، وهو مادعى في ضوء الضغوط السياسية الى استقالة وزير الطاقة ، فضلاً عن عدداً من أعضاء حزب الوطن الأم واتهمت الحكومة ان الوزارة ترتبط بعلاقات وطيدة مع شركات النفط الروسية المستثمرة في بحر قزوين ، إذ إن تضخيم تلك التقديرات كان يؤمل له

ان يقود إلى دفع الحكومة التركية إلى البحث عن بدائل أخرى تتيح لهم في استمرار تأمين الطاقة للبلاد(٤٤).

ومن ذلك يتبين ان بقاء النفط والغاز الطبيعي مهماً وضرورياً جداً لتركيا ، ومن المتوقع ان يرتفع الطلب التركي على الغاز ليكون أكثر من النفط ، أو هذا ما يتم التخطيط له آخذاً بنظر الاعتبار تزايد النمو الاستهلاكي ، لذلك فان شبكة أنابيب النفط والغاز الطبيعي ستكون أكثر أهمية وجدية بالنسبة لتركيا ، وان هذه النظرة السريعة على قائمة مصادر التجهيز لاتدع مجالاً للثقة في عدم استقرارية ، واردات الطاقة التركية التي تستوردها من أنظمة سياسية غير مستقرة أو قد تكون معادية لتركيا في بعض الأحيان ، وان تغير مصدر توريد النفط يعد سهل نسبياً ، والسبب في ذلك ان هناك دول تؤمن احتياجات السوق من الطاقة،وإلى جانب ذلك أصبحت قضية خطوط الأنابيب قضية جيوبولتيكية ، ومن القضايا المهمة في السياسة الخارجية التركية (٤٥).

وعلى اثر ذلك تشكلت دبلوماسية جديدة لتركيا خاصة بعد عام ٢٠٠٢ يمكن تسميتها بـ (دبلوماسية الطاقة) وبدأت تركيا بسلسلة من التحركات الاقتصادية التي تسعى إلى التعاون في إقامة المشاريع النفطية مع دول آسيا الوسطى ، وكانت أهم الأسباب التي أدت إلى تنشيط القوة التركية هي عملية طرح مسارات نقل الطاقة من بحر قزوين ، مع توافر مصادر الطاقة في بحر قزوين ، إلا أن معاناة هذه الدول وكما اشرنا سابقاً في إنها دول حبيسة لاتطل على بحار مفتوحة لتقوم بتسويق إنتاجها من الطاقة إلى الدول المستهلكة، ومن خلال ذلك سعت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى تدعيم وجودها في المنطقة لتهيئة مسارات نقل وتصدير هذه الثروات مقترحة تركيا إنشاء عدداً من المشاريع النفطية والغازية الضخمة في المنطقة (٤٦)

المحور الرابع :– اهم المشاريع الطاقوية بين تركيا ودول اسيا الوسطى

أولاً :– مشروع خط أنبوب (باكو – تبليسي – جيهان)

عملت تركيا في بادئ الأمر على محاولة تركيز جهودها لنقل النفط الأذربيجاني عبر ميناء (جيهان) التركي الواقع على البحر المتوسط معتمدة في ذلك على مروره عبر (وادي اراس) ، وعلى استعمال جزء من خط الأنابيب(كركوك– جيهان) ، إذ كان من المؤمل أن

يمتد هذا الأنبوب من باكو إلى أرمينيا ، ومنها إلى تركيا على طول الساحل الغربي لبحيرة (وان) التركية ، ومنها إلى محطة للضخ تقع عند خط الأنبوب (العراقي- التركي) [٤٧].

وبعد مدة قصيرة من طرح تركيا لهذا المسار تحولت أنظارها باتجاه مسار جغرافي آخر للمشروع ، وذلك بعد ان اخذ المسؤولين الأتراك يؤمنون في ضرورة إنشاء خط للأنابيب يمر عبر الأراضي الجورجية ، وتجنب مروره بالكامل عبر أرمينيا وبمنطقة جنوب شرق تركيا التي تعد منطقة غير مستقرة ، بسبب العمليات العسكرية التركية ضد المتمردين الأكراد هناك ، وهذا الأمر أكده احد المسؤولين الأتراك الكبار في وزارة الخارجية التركية في ضرورة تغير مسار الأنبوب بتحويل مساره ليكون من منطقة ارضروم إلى ارزنكان ومنها الى منطقة قيصري ليتوجه هذا الأنبوب بعدها مباشرة إلى الجنوب نحو ميناء جيهان التركي[٤٨] ، ويبلغ طوله (١.٧٧٦) كم ، ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو ويمر عبر الأرضي الجورجية ، ومن ثم إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ، والذي ويبلغ طول القسم الأذربيجاني من الخط (٤٤٠) كم ، و(٢٦٠) كم عبر الأراضي الجورجية ، و(١٠٧٦) كم عبر الأراضي التركية[٤٩]، وتبلغ القدرة الاستيعابية للأنبوب مليون برميل يومياً،والقدرة القصوى له(١٠) مليون برميل فقط، ويعمل هذا الأنبوب لمدة (٤٠) عاماً[٥٠] ينظر (الخريطة (١)).

الخريطة(١) مشروع خط أنبوب (باكو- تبليسي- جيهان)

Source : Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımsızlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışkleri bağlamında türkıye ve orta asya ülkeleri,(yayın:01)ahmet yesevı ünıversıtesı,ankara,2011.s46

وإن التعقيدات التي واجهت إنشاء هذا المشروع كانت كثيره تتمثل أهمها في مرور هذا الأنبوب بالقرب من تواجد المتمردين الأكراد في جنوب شرق تركيا ، والتي تشكل خطراً على المصالح الاقتصادية التركية ، وهو ما يجعله غير امن من وجهة نظر الحكومة التركية ، وهذا ما أكده بعض القادة العسكريين الأتراك أيضاً ، وان الخيار التركي لنقل النفط عبر أنابيب (باكو- جيهان) يعد من الخيارات الصعبة ان لم يكن من أكثر الخيارات صعوبة مقارنة مع بقية المشاريع المطروحة مع روسيا وإيران والصين ، وذلك من وجهة النظر التقنية والبيئية إذ إنه يمر عبر أراضي جبلية معقدة ، إلا أن الظروف المناخية السائدة في ميناء جيهان التركي التي تجعله صالحاً للعمل لمدة (٣٦٥) يوماً في العام الواحد مقارنة بالظروف المناخية الصعبة التي تعيق العمل في ميناء نوفورسيك الذي يغلق بمعدل شهرين في العام الواحد[٥١] .

ومن الناحية الاقتصادية يتصف خط الأنابيب (باكو- جيهان) بان كلفة النقل عبره تصل الى (٢.٥) دولار للبرميل الواحد يضاف إليها ضريبة أو رسوم للمرور عبر الأراضي الجورجية والتركية ، والتي تصل بشكل عام إلى (٣٢) سنت لكل برميل تتوزع مابين (١٢) سنت لجورجيا و(٢٠) سنت لتركيا على أمل زيادتها مستقبلاً[٥٢] ينظر **الجدول (٥)** .

الجدول(٥) تعرفة النقل عبر خط الأنابيب(باكو – تبليسي – جيهان) بدولتي جورجيا وتركيا (دولار / للبرميل)

الدولة	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠٢٠	٢٠٢١-٢٠٣٠
جورجيا	٠.١٢	٠.١٤	٠.١٧
تركيا	٠.٢٠	٠.٣٠	٠.٣٧
المجموع	٠.٣٢	٠.٤٤	٠.٥٤

المصدر:- دياري صالح مجيد،التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص١٢٦.

وعلى الرغم من ذلك فان هذا المشروع يمتاز بالعديد من الخصائص المهمة ، إذ إنه ينتهي عند ميناء يصله مباشرة بالبحر المتوسط لينقل بعدها بواسطة السفن إلى مناطق

الاستهلاك ، فضلاً عن ان ميناء جيهان يمتاز بانه يحوي مرافئ عميقة لرسو السفن الحديثة لنقل النفط ، ناهيك من توافر وسائل الخزن اللازمة لذلك والتي ترتبط بخط الأنبوب (العراقي- التركي) ، فضلا عن لديه القدرة على التعامل مع الناقلات النفطية العملاقة التي تفوق بحجمها تلك التي تبحر عبر مضيق البسفور، يضاف إلى ذلك انه يمتاز بطاقة استيعابية قد تصل إلى (١٣٠) مليون طن في العام الواحد مقارنة بالمشاريع الأخرى المطروحة التي قد تصل إلى (٣٢) مليون طن في العام الواحد[٥٣] ، كما إن هذا المشروع سيعمل على جعل تركيا سوقاً متنامياً للطلب على الطاقة في المستقبل القريب،وذلك من خلال إمكانية شراء تركيا جزء من النفط الأذربيجاني مباشرة من خط الأنابيب هذا والذي يؤمل له ان يساعدها في تعويض الطلب جراء احتمالية تعرض بعض الخطوط الناقلة للطاقة لهجمات تخريبية[٥٤].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ان إنشاء خط الأنابيب سوف يوفر لتركيا جزءاً مهماً من العائدات النفطية التي ستحصل عليها كضريبة لمرور النفط الأذربيجاني عبر أراضيها ، ومن جانب آخر سوف يسهم ذلك أيضا في زيادة العائدات التي ستحصل عليها تركيا من أذربيجان من خلال تسويق نفطها عبر الموانئ التركية ، ويؤمل من عائدات النفط ان يستثمر جزءاً مهما منها في شراء البضائع التركية ، الأمر الذي سينعكس بمجملة على الانتعاش الاقتصادي بين تركيا ودول بحر قزوين ، لهذا فقد أبدى العديد من المسؤولين الأتراك ووزارة الطاقة التركية في ضوء المعطيات التي تشير إلى أهمية ميناء جيهان عن رغبتهم الواضحة في ان يصبح هذا الميناء المركز النفطي الرئيس في المنطقة ، والذي ربما سيؤدي دوراً مهماً في المستقبل في عملية تحديد أسعار النفط ، وان يصبح هذا الميناء المركز الرئيس لتصدير النفط من العراق ومنطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية[٥٥]، ونتيجة لذلك سعت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وكل السبل والدعم من اجل إنجاح هذا المشروع من خلال الضغط على الدول المعنية للموافقة على إقامة المشروع باعتباره من أفضل الخيارات المتاحة لتصدير النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية ، ففي تشرين الأول عام ١٩٩٨ أعلن وكيل وزارة الخارجية (ستيوارت ايزنستات) (Stuart Eizenstat) عن تقديم منحة جديدة من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية قدرها(٨٢٣) ألف دولار، إلى اتحاد شركات خط الأنابيب التركية (بوتاش) (BOTASH) دعما لوضع خطط تنفيذ خط أنابيب (باكو- تبليسي- جيهان) [٥٦] .

وهكذا تم التوقيع على (إعلان أنقرة) بهذا الشأن في تشرين الثاني من عام ١٩٩٩ في اجتماع قمة منظمة التعاون والأمن الأوربية ، وخلال ذلك أكد زعماء دول تركيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان على التزامهم بإنشاء خط أنابيب(باكو- تبليسي- جيهان)* .

ويرتبط إنشاء هذا الخط ارتباطاً وثيقاً بلعبة التنافس الدولية مع قوى أخرى مناهضة ومنافسة لتركيا والولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنطقة [٥٧]، كما إن إقامة هذا المشروع يعد وجهاً جديداً من أوجه التنافس في منطقة آسيا الوسطى بعيداً عن الاعتبارات الإيديولوجية التي حكمت العلاقات الدولية في أثناء مدة الحرب الباردة ، إذ يأتي التأكيد في لعبة التنافس الدولي على الأنابيب في المنطقة في الوقت الحاضر على البعدين الاقتصادي والجيوستراتيجي ، وهو مايسوغ إصرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على دعم وانجاز هذا المشروع وذلك على الرغم من كل التكاليف العالية التي يتطلبها إنشاء مثل هذا المشروع ، والتي وصلت كلفته إلى (٢.٧) بليون دولار ، على وفق المصادر التركية ، في حين تشير الدراسات التي وضعتها الشركات النفطية الأخرى مثل ائتلاف شركة تشغيل أذربيجان الدولية إلى إن تكلفة المشروع وصلت إلى (٤) بليون دولار[٥٨] ، وقد أثارت الشركات النفطية الأمريكية مخاوف بشأن الجدوى الاقتصادية للمشروع ، ولاسيما اذا لم يتم تطوير الاحتياطات النفطية للبلدان المصدرة عبر هذا المشروع ، واكتشاف المزيد من النفط ، ليكون هذا المشروع فاعلاً وناجحاً ، ومحققاً في ذلك الرغبة (التركية – الأمريكية) في ان ينقل هذا الأنبوب (٢٥) مليون طن سنوياً من النفط الأذربيجاني، و(٢٠) مليون طن سنوياً من النفط الكازاخستاني، ليسهم ذلك في جعل هذا الطريق لخطوط الأنابيب عملياً، وبذلك يؤمل ان ينقل هذا الأنبوب مليون برميل يومياً من نفط دول آسيا الوسطى[٥٩]، وقد حددت تركيا بدقة طموحاتها لأداء دوراً ستراتيجياً اكبر في منطقة بحر قزوين بشأن إقامة مشروع (باكو- جيهان)، وفي النهاية اثبت الدراسات الاقتصادية نجاح المشروع(التركي- الأمريكي) نتيجة عدد من الاعتبارات:- [٦٠]

١- حفز اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في حقول (شاه دنيز) في أذربيجان في عام ١٩٩٩ من لدن شركة النفط البريطانية (BP) والشركة النرويجية (استاتويل) والشركة التركية (BOTASH)إلى تغير ستراتيجيتها الرئيسة نحو مشروع

(باكو- جيهان) مما أعطى دعماً قوياً لهذا المشروع ، واستندوا على انه اذا سار خط أنابيب (شاه دنيز) موازياً لخط (باكو- جيهان) فان ذلك من شأنه يقلل التكاليف .

٢- قللت الدراسة الهندسية (التركية - الأمريكية) التي أنجزت في شهر أيار عام ٢٠٠١ الكثير من المخاوف المستثمرين والشركات النفطية العالمية العملاقة بشأن مدى أهمية ونجاح مشروع (باكو- جيهان) ، ونجحت وزارة الطاقة التركية في إقامة صلات وثيقة مع الشركات النفط الوطنية لحكومات دول آسيا الوسطى وجورجيا ، وتوصلت عن توقيع اتفاقية حول هذا المشروع ، وبرنامج عمل مشترك لعمليات وإجراءات البيع والتمويل ، والمسائل التكنولوجية الأخرى التي كانت قد تركت معلقة في الدراسة الأولى لجدوى لإنجاح المشروع .

٣- تعهد الرئيس الكازاخي (نور سلطان نزار باييف) في شهر حزيران عام ٢٠٠١ في مدينة اسطنبول بأن النفط الكازاخستاني سيتم نقلة من حقل (قاشاغان) الشرقي في كازاخستان من خلال خط (باكو- جيهان) ويعد النفط الكازاخستاني مهماً جداً ، لأن بإمكانية التعويض عن أي نقص يحدث في النفط التركماني أو الاذري على الرغم من ان المتحدثين باسم الصناعيين الغرب يشيرون إلى ان الاحتياطيات في أذربيجان تكفي لوحدها إنجاح خط (باكو- جيهان) [٦١] .

٤- بدأت معارضة روسيا لمشروع خط أنابيب (باكو- جيهان) تتراجع أيضاً ، إذ وقعت روسيا في أيار ٢٠٠٢ اتفاقية لنقل قسم من نفطها من خلال أنبوب يربط ميناء تصديرها الرئيسي (نوفورسيك) مع خط أنبوب (باكو- جيهان) وأدى ذلك إلى تقليل ناقلات النفط الروسية من المرور بمضيق البسفور، وأدركت روسيا أهمية تركيا اقتصادياً[٦٢].

ومن جانب آخر استطاعت واشنطن إقناع شركة (بي بي اموكو) والتي ترأس الكونسورتيوم (IIOC) المكلف باستخراج نفط بحر قزوين بجدوى المشروع ، وأقنعت واشنطن هذه الشركة العملاقة بالموافقة على المشروع، والتي كانت مترددة بشأن تكاليف ونجاح هذا المشروع ،إلا أنها تخلت عن تحفظها بعد ذلك واعترفت بأن المسألة تتعلق بخط أنابيب ستراتيجي يجب بناءه لمنافسة المشاريع الروسية والإيرانية مع دول بحر قزوين ، وتعهدت تركيا تحملها أي خسائر أو مخاطر اقتصادية تنتج عن المشروع ، وتحملت بذلك تركيا أكثر من (١٠٤) بليون دولار من موازنة المشروع التي تسعى من وراء

ذلك التقليل من الاعتماد الطاقوي على روسيا ، ورفع وصاية روسيا عن دول آسيا الوسطى والقوقاز ، وربطها اقتصادياً بتركيا والغرب(٦٣).

وفي تموز عام ٢٠٠٦ وبحضور الرئيس التركي السابق (احمد نجدت سيزر) ورئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) والرئيس الأذربيجاني (ألهام علييف) ورئيس جورجيا (ميخائيل ساكاشفيلي) في مدينة اسطنبول افتتح مشروع خط (باكو- تبليسي- جيهان) ، وأطلق على تسمية المشروع بـ (مشروع القرن) (طريق الحرير للقرن الحادي والعشرين) ، والذي بلغت تكلفة الإجمالية (٣.٩) مليار دولار(٦٤).

وأكد رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) خلال افتتاح المشروع على "ان مشروع باكو -جيهان سوف يصبح مركزاً للطاقة في العالم اجمع، وهو مشروع ستراتيجي من شأنه ان يغير وجه المنطقة في ممر نقل الطاقة بين الشرق والغرب، وانه العنصر الأكثر أهمية وحيوية، ولن يتحقق الرخاء الاقتصادي والسياسي لشعوبنا من دون ضمان امن إمدادات الطاقة، ونحن نهدف من خلال هذا المشروع تحويل ميناء جيهان مركزاً للطاقة ، وان مشروع باكو جيهان سوف يلعب دورا هاماً في السنوات المقبلة ، وان هذا المشروع سوف يربط بحر قزوين مع الأسواق العالمية وسيكون بمثابة فتح باب إلى الدول الأوربية"(٦٥).

وقد تباينت أسهم الشركات النفطية الأجنبية في مشروع (باكو- تبليسي- جيهان) من شركة إلى أخرى، فقد كانت شركة النفط البريطانية(BP) صاحبة اكبر حصة ، وتليها شركات أخرى تابعة لأذربيجان والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، ينظر **الجدول (٦)** .

الجدول (٦) أسهم الشركات النفطية الأجنبية المساهمة في مشروع باكو- تبليسي- جيهان)

اسم الشركة المساهمة	الدولة	السهم(%)
BP	بريطانيا	%٣٠.١
SOCAR	أذربيجان	%٢٥
CHEVRON	الولايات المتحدة الأمريكية	%٨.٩
CONOCO PHILIPS	الولايات المتحدة الأمريكية	%٢.٥
(STATOIL)	النرويج	%٨.٧١
TP	تركيا	%٦.٥٣
TOTAL	فرنسا	%٥
ENI	ايطاليا	%٥
TOCHU OIL EXPLORATION	اليابان	%٣.٤
INPEX	اليابان	%٢.٥

HESS	الولايات المتحدة الأمريكية	%٢.٣٦
المجموع		%١٠٠

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:-

1-Hayder aliyev,"Baku-tiblisi-ceyhan main export pipeline",state oıl fund of the repuplıc of azerbaıjan(http://www.oilfund.az/en_US/layiheler/baki-tbilisi-ceyhan-esas-ixrac-boru-kemeri.asp).

2-Necdet pamir ,bakü-tıflıs-ceyhan,boru hattında son durum'aylık uluslararası ,ılışkıler, ekonomı, politika,dergısı,nısan,2004-sayı 03,s4-5

وقد أصبح مشروع (باكو- تبليسي- جيهان) مشروع ستراتيجي مهم في ظل تطورات التنافس الإقليمي والدولي في بحر قزوين ، واعترفت جميع الدول بمدى الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع ، من خلال دعمها لإنجاح هذا المشروع ، ولكن هناك تحديات تواجه استمرارية إمدادات النفط القزويني إلى الدول المستهلكة ، ففي عام ٢٠٠٨ تعرض الأنبوب إلى هجوم من لدن متمردين أكراد في جنوب شرق تركيا ، وأكدت وزارة الطاقة التركية ان الحادث سبب توقف في إمدادات الطاقة إلى تركيا ودول الاتحاد الأوربي ، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية ليصل سعر البرميل الواحد إلى (١١٩) دولار ، وكلف تركيا خسارة قدرها (٣.٤) مليون دولار، وهذا يعكس مدى أهمية وضرورة هذا المشروع بالنسبة للدول المستهلكة[٦٦].

وإن مشروع (باكو- تبليسي- جيهان) سوف يحقق مزايا عدة لتركيا منها :-

١- إن هذا المشروع سيزيد من أهمية تركيا الجيوستراتيجية والجيواقتصادية ،وتصبح تركيا البلد الرئيس لممر الطاقة الأوربية والآسيوية[٦٧] .

٢- إن هذا المشروع سيخفف العبء المروري(ترانزيت) في مضيقي البسفور والدردنيل،وتصبح ناقلات النفط اقل وزناً وتلوثاً للبيئة في هذين المضيقين .

٣- تهيئة مصادر بديلة للحصول على الطاقة المتمثلة بالجزء المهم من منطقة الشرق الأوسط والاعتماد على خطوط بديلة ،وتصدير النفط القزويني إلى دول أوربا ، وتنويع مصادر الطاقة التركية ،مما ينعكس ايجابياً على عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي مستقبلاً[٦٨] .

ثانياً :- مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي (باكو – تبليسي – ارضروم) (خط شاه دينيز)

بعد توقيع الاتفاق عام ١٩٩٩ بشأن مسارات نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الدول المستهلكة ، و بناءً على مبادرة كل من تركيا وأذربيجان وجورجيا ، اتخذت أذربيجان خطوات لتصدير الغاز الطبيعي الاذري من حقل (شاه دنيز) الذي تضاعفت قدراته الإنتاجية، والتي بلغت حوالي (١٦-٢٠) مليار متر مكعب سنوياً[٦٩] ، مما أثار هذه التقديرات مسألة تصديره إلى الأسواق الأوربية ، وتحديد مساره بما يتلائم مع الأهداف الاقتصادية لأذربيجان ، وفي هذا الصدد دخلت الدول الثلاث (تركيا وأذربيجان وجورجيا) في مفاوضات لتحديد مسار نقل الغاز الطبيعي ، وقد تحقق توافق الآراء نتيجة المفاوضات الموافقة على العقد في ١٢ مارس عام ٢٠٠١ في أنقرة على بيع الغاز الاذري المتواجد في حقل (شاه دينيز) إلى تركيا ، ومن ثم يسوق إلى الدول الأوربية ، فضلا عن دخول شركات أجنبية للاستثمار في هذا الحقل[٧٠].

ووفقاً لإحصاءات وزارة الطاقة الاذرية ، فان خط أنبوب (باكو- ارضروم) سوف يكون قادر على تصدير (٧- ٩) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال عشرة أعوام القادمة ، وان السبب في ذلك هو انخفاض الطلب الاذري على الغاز الطبيعي ، واستيفاء حساب الموارد الداخلية من خارج البلاد ، مما أعطى حافزاً قوياً في إنجاح المشروع وقد كانت الدول المتفاوضة تسعى إلى إقامة المشروع في تحقيق الاستقرار والتعاون الاقتصادي على أساس المصلحة المتبادلة بين دول آسيا الوسطى والبلدان الأخرى ، وقد توصلت الدول الثلاث (أذربيجان وتركيا وجورجيا) إلى اتفاق ينص على نقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى تبليسي ومن ثم إلى مدينة ارضروم التركية ومن هناك يربط بخط أنابيب الغاز التركية المحلية ، أما الجزء المتبقي من الخط فسوف يسير عبر الأراضي اليونانية ويتصل بخطوط الأنابيب اليونانية المحلية ، وبهذا أصبحت خطوط تركيا المحلية متصلة بخطوط أوربا عبر هذا المشروع ، وأصبحت بذلك كل خطوط أنابيب الغاز الأوربية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر عبر هذا المشروع ، ولاشك ان مثل هذه المشاريع الاقتصادية الضخمة سوف تسهم بدرجة كبيرة في توطيد الروابط بين (تركيا واليونان) التي تعاني من خلافات حول قضيتي (ايجة وقبرص) [٧١].

وفي ٣ تموز عام ٢٠٠٧ بدأ حقل (شاه دينيز) الاذري بتصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب (باكو- ارضروم) وأصبحت تركيا وجورجيا أول الدول المستهلكة للغاز الطبيعي المستخرج من بحر

قزوين ، وأصبحت أذربيجان دولة مصدرة للنفط والغاز ، والذي يبلغ طول المشروع (٣.٣٠٠) كم ، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمشروع حوالي (٢.١) بليون متر مكعب سنوياً ، وتبلغ القدرة القصوى للإنتاج حوالي (٢٠) بليون متر مكعب سنوياً ، وقد بلغت قيمة المشروع (١.٣) مليار دولار، ويكون خط أنابيب (باكو– ارضروم) موازياً لخط أنبوب (باكو– تبليسي – جيهان)[٧٢] .

وتسعى أذربيجان بحول عام ٢٠١٥ إلى توسيع قدراته الإنتاجية لتصل إلى أكثر من (٢٥) بليون متر مكعب سنوياً ، فضلاً عن إن تركمانستان وكازاخستان لديها الاستعداد للدخول في مفاوضات من اجل ربط أنابيب تصدير غازها الطبيعي عبر هذا المشروع ، مما يؤدي هذا الأمر إلى استمرارية تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول المستهلكة[٧٣] ينظر(**الخارطة(٢)**) .

الخارطة (٢) مشروع خط أنبوب (باكو– تبليسي– ارضروم)

Source: **Türkıye cumhurıyetı dışışleri bakanlığı , türkıyenın enerjı stratejısı enerjı , su ve çevre ışleri genel müdör yardımcılığı , ocak,2008,s6**

وقد تباينت أسهم الشركات الأجنبية المساهمة في مشروع (باكو– ارضروم) ، وكانت حصة شركة النفط البريطانية (BP) والنرويجية (STATOIL) صاحبة اكبر حصة في المشروع ، ثم تلتها أذربيجان وروسيا وتركيا ودول أخرى ، ينظر **الجدول (٧)** .

الجدول (٧) أسهم الشركات الأجنبية المساهمة في مشروع خط (باكو– تبليسي – ارضروم)

اسم الشركة المساهمة	الدولة	الأسهم%
BP	بريطانيا	%٢٥.٥
Statoıl	النرويج	%٢٥.٥
State Oil Company of Azerbaijan	اذربيجان	%١٠
Lukoıl	روسيا	%١٠
Total.S.A	فرنسا	%١٠

Naftiran Intertrade company	إيران	%١٠
Turkey Petrol	تركيا	%٩
المجموع		%١٠٠

Source: Heydar aliyev,Bakü–tıflısı–erzurum doğal hattı petrol ve doğal gaz boru hatları (**http://library.aliyev–heritage**)

وإن نجاح هذا المشروع قد يتوقف على الصراعات والتطورات التي تحدث في القوقاز، ففي ١٤ آب عام ٢٠٠٨ أوقفت شركة (BP) البريطانية تشغيل خط أنبوب (باكو– ارضروم) لأسباب تتعلق بالسلامة ، نتيجة الصراع في اوسيتيا الجنوبية بين جورجيا وروسيا ، وبعدها استؤنف إمدادات الغاز في ٢٠ آب من العام نفسه[٧٤] وتعرض هذا المشروع عدة مرات متتالية إلى عمليات تخريب ، مما أدى إلى قلق تركيا في هذه المسألة ومدى استمرارية تدفق الغاز الطبيعي ونجاح هذا المشروع ، ففي حزيران عام (٢٠١٢) تعرض إلى عملية تخريب من لدن متمردين أكراد بالقرب من مدينة (قارص) التركية ، وأعرب المسؤولين الأتراك عن مخاوفهم من تكرار عمليات التخريب ضده ، وأعلنت وزارة الطاقة التركية ان عملية التخريب هذه كلفت خسارة نسبتها (١٦%) من استخدامها اليومي للغاز الطبيعي ، أي مايقارب أكثر من مليون دولار ، وإذ اعتمدت تركيا في وارداتها على الغاز الروسي والإيراني باهض الثمن[٧٥] .

ان حوض بحر قزوين يشكل بالنسبة لتركيا المفتاح الأساس في ربطها اقتصادياً مع دول آسيا الوسطى ، ولابد من ان يكون التعاون الذي يتم تحقيقة الآن مع كل من(أذربيجان ، تركمانستان ، كازاخستان) بالدرجة الأولى التي تعد الدول الفاعلة في مجالها الحيوي ، ومواجهتها للسياسات الروسية والإيرانية في بحر قزوين ، والتي قد تكون إحدى الأساسيات الضرورية للمقاربة التركية لقضية التنافس الدولي في بحر قزوين ، ويجب ان تنطلق دبلوماسية تركيا في تأمين الطاقة من دول بحر قزوين من خلال ثلاث قواعد أو تكتيكات اساسية:–[٧٦]

١- تفعيل عملية اتصال (خط قزوين – البحر الأسود) عبر دول آسيا الوسطى والقوقاز الشمالية ، وعلى فق مراحل زمنية متتالية .

٢- إقامة وضع توازني في منطقتي آسيا الوسطى و القوقاز تجاه التأثير الروسي من خلال توطيد العلاقات مع إيران التي خيمت على علاقة تركيا معها توترات أيديولوجية والعمل معها في إطار تعاون اقتصادي ديناميكي وعقلاني .

٣- تفعيل كل أشكال وأنواع التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى .

ومن جانب آخر ، وجدت تركيا نفسها وبحكم موقعها الاستراتيجي الحاكم لمنطقة اوراسيا والشرق الأوسط ومنافذها البحرية والبرية المهيأة لنقل موارد الطاقة ، ان تكون في صلب التنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة من بحر قزوين، وعليها استثمار ذلك بشكل دقيق من دون التفريط بهذه الأهمية ،وكما حصل أبان الحرب الباردة وماتلاها، وكما أنها تفحصت بشكل عميق مقولة توافق المصالح مع الغرب، والتي تعد لحد الآن مسلمة بديهية، ولهذا ترسم سياساتها (الطاقوية) بالدرجة الأولى، ولتعزيز مكانتها الإقليمية والانتزاع التدريجي لتأييد أوربا لها ، والموافقة على ضمها إلى الاتحاد الأوربي، وتحاول أيضاً تعميق كل أشكال التعاون في العلاقات مع روسيا الاتحادية التي تصب بهذا الاتجاه أيضاً[٧٧].

الخاتمة :-

تميزت دول آسيا الوسطى بموقع جيوستراتيجي وقدرات اقتصادية كبيرة متفاوتة فيما بينها ، وان ماتقدمه من خصائص ومزايا أخرى للدول التي أقامت علاقات سياسية واقتصادية معها التي ساندتها واعترفت بها فور استقلالها عن الاتحاد السوفيتي ، ونتيجة لذلك فقد أصبحت هذه المنطقة احدى مناطق التنافس الدولي وماتقدمه الدول المجاورة لدول آسيا الوسطى من فرص وإمكانيات للتعاون مع الدول البعيدة جغرافياً لإقامة العلاقات مع دول آسيا الوسطى ، وتسعى فيه الأطراف المتنافسة إلى إحكام السيطرة عليها ، والحصول على أكبر قدر من المكاسب .

وبعد التغيرات التي حصلت في تركيا بعد عام (٢٠٠٢) والتي تمثلت بتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا أضافت نوع خاص وجديد في السياسة الخارجية التركية تجاه هذه الدول ، إذ تحولت العلاقات بينهما وبين هذه الدول أكثر فاعلية واندماج ، ومن

الناحية الاقتصادية عززت تركيا تعاملها مع دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين من اجل الاستفادة من الثروات النفطية التي تتمتع بها هذه الدول ، وقد حققت تركيا علاقات جيدة مع دول المنطقة واسست تعاون اقتصادي وثيق بينهما ، وهذا يعني عدم إمكانية عودة دول آسيا الوسطى إلى السيطرة الروسية من جديد لكون استقلال هذه الدول أصبح أمراً يهم القوى الخارجية وهو أمر لارجعة فيه ، فضلاً عن ان دول آسيا الوسطى طرف فاعل ومؤثر في القضايا الأمنية والاقتصادية يختلف عما كانت في الاعوام الاولى بعد الاستقلال .

وتحاول تركيا تعظيم مصالحها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين من خلال إقامة شبكة واسعة من الخطوط الناقلة للطاقة بهدف تأمين احتياجاتها من الطاقة ، وفي الوقت نفسه تحاول تعزيز علاقاتها مع القوى الأخرى المتنافسة على آسيا الوسطى ، مثل (الصين وإيران وروسيا) التي تعد لها تأثير كبير في هذه المنطقة ، مما يمكن لها تحقق أهدافها بشكل أفضل ، وأسهم الموقع الجغرافي التركي المتميز مقابل الموقع الجغرافي الحبيس لدول آسيا الوسطى بدور مهم في مسألة نقل الطاقة إلى البحار المفتوحة التي يمكنها من خلالها التصدير إلى الأسواق العالمية ، وهذا يعد نمط من أنماط الدبلوماسية المتوازنة لوعيها وإدراكها لمكانة تركيا الاقتصادية والسياسية، فأن دول آسيا الوسطى تتبع دبلوماسية متناغمة مع الأتراك للاستفادة من التحالفات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لتعظيم مصالحها .

وأصبحت دول آسيا الوسطى مفتاح صياغة إستراتيجية آسيوية ، حيث يترتب على تركيا إظهار مهاراتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول الآسيوية الأخرى ، وانتهاج دبلوماسية نشطة من خلال المتابعات الدائمة للمتغيرات التي تشهدها توازنات الداخل الآسيوي ، ويسعى الأتراك أيضاً على تطوير علاقاتهم مع دول آسيا الوسطى من خلال تحديد أولوياتها الإستراتيجية في معادلة (آسيا – أوربا) ، وبشكل وجود علاقة طويلة المدى بين ستراتيجية اوراسيوية ، وبين السياسة الخارجية نحو وسط آسيا.

الهوامش:

---

* **تدريسي في قسم السياسة الدولية –كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين**

** **باحث في الشؤون التركية.**

– البحث مستل من رسالة الماجستير (التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية) .

(١) هدى ميتكيس ، الخصائص الجيوسياسية لدول اسيا الوسطى ، هدى ميتكيس (محرراً) في اسيا الوسطى والتنافس العالمي ، ، (جامعة القاهرة : مركز الدراسات الاسيوية ، ٢٠٠٨) ، ص٨.

(٢) محمد السيد سليم ، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى ، (جامعة القاهرة : مركز الدراسات الاسيوية ، ١٩٩٨) ص٣١٤.

(٣) محمد السيد سليم ، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٤

(٤) احمد داود اغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، ط٢(بيروت : مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ،٢٠١١) ، ص٤٩٢– ٥٠٠ .

(3) The New Encyclopedia ,Britannica Philip W. Geotz. Eitovol (Washington: library Of Congress.1987)P 732.

(6) محمد السيد سليم ، المصدر نفسه ، ص٣١٥.

(7) عيسى إسماعيل عطية ، الاهمية الجيوبولتكية لآسيا الوسطى ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد(٤٥)٢٠٠٨ ، ص٦.

(٨) هدى ميتكيس ، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره ، ص٨–٩.

(٩) المصدر نفسه ، ص١٠

(١٠) حميد شهاب احمد ، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد(٢٨) ، ٢٠٠٥ ، ص٣.

(١١) المصدر نفسة ، ص٣ .

(١٢) المصدر نفسة ، ص ٩.

(١٣) عبد القادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الإستراتيجية ، (بغداد : دار الرقيم للنشر ، ٢٠٠٤) ، ص٨٤–٨٦.

(١٤) عيسى إسماعيل عطية ، الأهمية الجيوبولتكية لآسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره ، ص٩– ١٠ .

(١٥) دولت احمد صادق ، الجغرافية السياسية ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٦٥)، ص١٦.

(١٦) زبغنيو بريجينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، (القاهرة : ميزيت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٣)، ص٤٦.

(١٧) عاصف عبد الحميد ، روسيا واسيا الوسطى حماية المصالح واحتواء الاخطار ، السياسة الدولية ، العدد (١٧)٢٠٠٧ ، ص٨٢.

(١٨) هدى ميتكيس ، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

(19) عبد اللطيف بندر اوغلو ، نظرة إلى أذربيجان أوزباكستان وتوركمانستان،....مصدر سبق ذكره ، ص١٠٦–١٠٧.

(٢٠)عمرو كما حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، القاهرة ، العدد (١٦٤) ٢٠٠٦، ص٥٠.

(٢١) طالب حسين حافظ ،سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩–٣٠.

(٢٢) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاهمية النفطية لبحر قزوين ، الحوار المتمدن ، العدد(٣٦٠١) ، ٢٠١٢ ، على الرابط : (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=290721) ،ص٢.

(*) يعد بحر قزوين اكبر بحيرة في العالم تحده خمس دول ويبلغ طول هذا البحر حوالي (١٠٢٢٤) كيلو متر مربع بمساحة كلية تصل الى (٤٣٦)كم ،ويعد بحر قزوين من الأقاليم النفطية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي،وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ادت الى مشاكل في تقسيم الثروات الطبيعية للبحر ، والاختلاف حول الوضع القانوني لهذه الدول المطلة على بحر قزوين، للاستزاده انظر المصدر نفسة

(٢٣) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

(٢٤) مدحت ايوب ، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى ،(جامعة القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، ٢٠٠٨) ، ص١٤٥.

(٢٥) كازاخستان ، نمراً اسيويا جديدا ، مجلة الاعمار والاقتصاد ، العدد(٢٧٥) ، السنة التاسعة عشر،٢٠١٢ ، ص١١.

(26) Energy Information administration " International Energy Statisties,Eurasia(http://www. eia.gov /cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=3&pid=3&aid=6)

(٢٧) كازاخستان نمراً اسيويا جديدا ، مصدر سبق ذكره ، ص١١.

(٢٨) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاهمية الاقتصادية والدولية لبحر قزوين ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٩٨-٩٩.

(29) Kazakhistan Energy Information Adminstration Anlyses (htt:/205.254.135.7/ Countries/Cab.Cfm)?kz

(٣٠) المصدر نفسة ، ص١٤٥- ١٤٦.

(٣١) نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، الأهمية الاقتصادية والدولية لبحر قزوين ، دراسات دولية ، جامعة بغداد، العدد(١٧) ، ٢٠٠٢ ، ص٩٩-١٠٠ .

(٣٢) المصدر نفسة ، ص١٠٠.

(33)Turkmanistan,UsaEnergyInformationAdminstration (htt://www.cia.gov/Countries/cap.cfm?fip)

(٣٤) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥

(35) ابراهيم حامد المغازي ، جمهورية اذربيجان ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.

(36) Azerbaijan,country Analysis biresfs,energy information Administration(www.eia.doe.gov) .

(37)Azerbaijan"The world Factbook",OP.Cit.

(٣٨) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص١٧٨.

(40)Garth m.minrow,Turkish national interstes in Yelena kayyzhonova and athers eds,energy in the Caspian region,new york,2002,p236

(41)IEA,Turkey country analysis brief,2004,(http://www.eıa.doe.gov/emeu/cabs/turkey.html).

(42)Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı komıtesı,aralık,2008,s44.

(43)Selahttin hakman,türkyının enerjı arz polıtıkalları,türkıye-AB karma komıtesı,26,toplantısı ıstışare,ıstanbul,27,28,nısan,2009,s4.

(44) دياري صالح مجيد،التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين ، دراسة في الجغرافية السياسية ، (ابو ظبي : الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ، ٢٠١٠ ، ص١٥٢- ١٥٣ .

(45) نجدت بامير، تركيا مفتاح النفط والغاز في بحر قزوين،ترجمة عبد الوهاب القصاب ، دراسات الدولية ، العدد(١٥) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٧٤.

(٤٦) عامر علي راضي العلاق ، ملامح جديدة في العلاقات التركية- الروسية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ، (٤٠) ، ٢٠٠٩ ، ص١١٨.

(47)John berts,energy resevers,pıplelıne routes and the regıme ın the caspıan sea ın genılady ghufrın,the security of the caspıan,sea regıon,oxford unıversity,press,gaeat bıttıan,2001,P40

(48)Ibid,p42 .

(49)Lioyad S.pıpelınes to prosperity,the international spectator,vol.xxii No,2004,p84.

(50)Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımısızlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışkleri bağlamında türkıye ve orta asya ülkeleri , (yayın:01) ahmet yesevı ünıversıtesı ,ankara,2011.s44

(51)B.Alırıza,over view of the turkish pipeline route alter native caspian crossroad magazine, vol,No.1.,1995.s20.

(52)Mark manseiy,the baku-tiblisi-ceyhan pipeline and bp,landon,2003,p11.

(53)B.Alırıza,over view of the turkish pipeline route alter native caspian crossroad magazine,Op.cit

(54)Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı komıtesı,aralık,2008,s42

(55)John berts,energy resevers,pıplelıne,op.cit.p.41.

(56) ويلفرد كول ، تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك،في مصادر االطاقة في بحر قزوين،"الانعكاسات على منطقة الخليج العربي"، (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، ٢٠١٠) ، ص١٩٢.

( ) أثناء مراسيم التوقيع على هذا الاتفاق بين الدول الثلاث (تركيا واذربيجان وجورجيا) حضر وزير الطاقة الامريكي(بيل ريتشارد ردستون) في عهد كلينتون للتأكيد على دعم ادارتة لمشروع صفقة القرن ، للاستزاده انظر: دياري صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦

(57)Hoshang amir ahmad pipeline politics in the Caspian regin in hoshang amirahmadi,ed,the casıan regıon at acrossroad,st,martıns press,new york,2000,p.163

(58)Marcus menzol,American foreign policy in the Caspian region,franfurt,2003,p.100.

(59)Selahttin hakman,türkıyenın enerje arz polıtıkaları,türkıye-AB karma,Op.Cit,s4.

(٦٠) اف.ستيفن لارابي ولان او.لير، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨١.

(٦١) اف.ستيفن لارابي ولان او.لير، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ،مصدر سبق ذكره ،١٨٢.

(٦٢)المصدر نفسة .

(٦٣) ميرفت عبد التواب ، لطمة ايرانية لدبلوماسية النفط الامريكية ، مختارات ايرانية ، العدد(٢٢) مايو ، ٢٠٠٢ ، ص٧٥.

(64)S.frederick starrand svante E.coenell,the baku-tiblisi-ceyhan pipline oil window to the west central asıa-caucasas institute silk road studies program ,johns Hopkins university ,Sweden , 2009,s113.

(65)Bakü-Tiflis-Ceyhan Boru Hattı Açıldı،amrıkanın sesı,haberler(http://www.amerikaninsesi .com/content/a-17-2006-07-13-voa12-88020607/849318.html)

(66)Btc de patlama oldu petrol akışı durdu,(http://www.timeturk.com/tr/2008/08/06/btc-de-patlama-oldu-petrol-akisi-durdu.html)

(67)Dr.sedat çal,bakü-tıflısı-ceyhan boru hattı projesı kapsamındakı anlaşmaların hukukı yönden değerlern dırılmesı,sbf dergısı(63-4)Ankara ünıversıtesı,p16

(68)Ibad.

(69)Dr.sedat çal,bakü-tıflıs-ceyhan boru hattı projesı kapsamındakı anlaşmaların hukukı yönden değerlen dırılmesı,Op.Cit.s16

(70)Heydar aliyev,Bakü–tıflısı–erzurum doğal hattı,petrol ve doğal gaz boru hatları,
(http://library.aliyev-heritage)

(71)Meliha ener ve orhan ahmedov,Türkıye–Azerbaycan petrol doğal gaz boru hattı projelerının ülke ekonomıleri ve avrupa bırlığı açısından önemı,araştırma makaleler,dokuz eylül ünıversıtesı,2011,s126

(72)Türkıye cumhurıyetı dışışleri bakanlığı,türkıyenın enerjı stratejısı enerjı,su ve çevre ışleri genel müdör yardımcılığı,ocak,2008,s4.

(73)Heydar aliyev,Bakü–tıflısı–erzurum doğal hattı,petrol ve doğal gaz boru hatları,Op.Cit.

(74)Zaman online,azerbaycanın yenı hedefi,(http://www.zaman.com.tr/azerbaycanin-yeni-hedefi/1351361.html).

(75)Cıhan haber ajansı,haberler,doğal boru hattında dev patlama,
(http://www.haberler.com/dogalgaz-boru-hattinda-dev-patlama-3664792-haberi)

(٧٦) احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٧.

(٧٧) عامر علي العلاق ، ملامح جديدة في العلاقات التركية– الروسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.